

ملتقى الوقف الجعفري يتناول 3 محاور بمشاركة ذوي العلم والاختصاص الجلاهمة: ترسيخ الوقف كصيغة تنموية فاعلة في البناء المؤسسي للمجتمع

اختتام اجتماعات الاتحاد باعتماد 11 قرارا اعتماد تشكيل المكتب التنفيذي لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية



المستشار المطروحة متوسطا رؤساء وأعضاء المحاكم والمجالس الدستورية العربية

مشروع موازنة الاتحاد عن العامين 2015 و2016، وكذلك المصادقة على قرار المكتب التنفيذي بشأن تجديد تعيين مراقب الحسابات المالي للاتحاد، والمصادقة أيضا على اتفاقية التعاون بين الاتحاد والمؤتمر الإمبري وأميري للضمان الدستوري، واختيار كل من المستشار د.محمد أشكري رئيس المجلس الدستوري بالملكة المغربية والمستشار د.نعمان الخطيب عضو المحكمة الدستورية الأردنية للمساهمة في اللجنة المشتركة بين الاتحاد والمؤتمر الإمبري وأميري للقضاء الدستوري لتولي عملية التنسيق والتعاون بينهما وذلك طبقا للمادة الرابعة من نص الاتفاقية.

هذا، وقد تضمن البيان الموافقة على تولي المستشار اسغير ولد مبارك رئيس المجلس الدستوري الموريتاني رئاسة الاتحاد وتولي المستشار عصام عبدالوهاب السماوي رئيس المحكمة العليا اليمنية مهام نائب رئيس الاتحاد لمدة سنتين قادمتين، وقد صدق الاجتماع في دور انعقاده التاسع على اتفاقية التعاون بين الاتحاد وجمعية المحاكم التي تتقاسم التعاون باللغة الفرنسية ACCPUF، كما صدق على التشكيل النهائي للمكتب التنفيذي لمدة سنتين قادمتين: وقد رفع المجتمعون شكرهم وتقديرهم لصالح سمو الأمير عرفانا باحتضانه لاجتماعهم وتشريفه لهم باستضافتهم واللقاء بهم، متمنين لسموه الصحة والعافية، ولكويت الازدهار والاستقرار في ظل قيادة سموه، كما وجهوا الشكر أيضا لسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء ولكويت حكومة وشعبا على كرم الضيافة وحسن الاستقبال والاحتراف الذي أثرى فعاليات اجتماعهم وكان له بالغ الأثر في الخروج بنتائج ايجابية تثرى الفكر الدستوري وتدعم رسالة هذه المحاكم والمجالس في أداء دورها.

أسامة أبو السعود

اختتم اجتماع رؤساء وأعضاء المحاكم والمجالس الدستورية العربية في دور انعقاده التاسع أعماله بعد جلسات عمل مكثفة استمرت لثلاثة أيام استعرض خلالها شتى الموضوعات المتعلقة على جدول الأعمال ومناقشة الأبحاث المقدمة من رؤساء المحاكم والمجالس الدستورية العربية والتي تطرقت في مجملها إلى دور هذه المحاكم والمجالس في توحيد الفكر القانوني الدستوري والرؤى حول السلطات المخولة لها وحدود هذه السلطات وتقييد كل سلطة بما فرضه الدستور على نشاطها، وقدمت المحكمة الدستورية بالكويت بحثا تطرق إلى نشأة واختصاصات المحكمة من حيث تفسير النصوص الدستورية والرقابة القضائية التي تباشرها المحكمة على دستورية القوانين والمراسيم بقوانين واللوائح والفصل في الطعون الخاصة بانتخابات مجلس الأمة ودور القضاء الدستوري في تطوير الدساتير والحياة السياسية، كما تطرقت للجلسات إلى مناقشة العديد من الجوانب المهمة من المحاكم والمجالس النظرية، وكان صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد قد شمل برعايته ذلك الاجتماع. وقد اصدر الاتحاد في ختام الاجتماع بيانا تضمن تقرير رئيس الاتحاد عن العامين 2013 و2014 والمصادقة على التقرير المالي الذي عرضه الأمانة العامة عن العام المالي لعام 2014 والموافقة على ورقة العمل المقدمة من المجلس الدستوري بالملكة المغربية بعنوان «الأفاق المستقبلية لمسيرة الاتحاد»، والموافقة أيضا على مذكرة الأمانة في شأن إنشاء المكتبة الإلكترونية للاتحاد، كما تمت المصادقة على الحساب الختامي للعامين الماليين 2013 و2014 والمصادقة على قرارات المكتب التنفيذي بشأن

الشرعية للوقف وجدنا أن الفقهاء قد استندوا في تأصيلهم له إلى أدلة كثيرة من القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع، وهذه الأدلة وإن كانت لا تدل على موضوع الوقف بصفة مباشرة فإنها تحت على أعمال البر والخير.

وأوضح الصايغ أنه قد اقتصت إدارة الوقف الجعفري منذ استحداثها بموجب القرار الوزاري رقم (6) لسنة 2004م بحفظ ورعاية وتنمية الأوقاف الجعفرية وتحقيق مقاصد الواقفين بما يتفق وفقه المذهب الجعفري وعليه تدعو للوقف وتحث عليه من أجل تنفيذ المشروعات الوقفية التي تحقق شروط الواقفين وتسهم في إبراز دور الوقف الجعفري في تنمية المجتمع وتلبية احتياجات أفراد وفق ما يبيحه فقه المذهب الجعفري وبحقق شروط الواقفين الواردة بحجج الأوقاف الجعفرية.

وأشار إلى بعض إنجازات الوقف الجعفري التي ساهمت في تنمية المجتمع وتلبية احتياجات أفراد وقد شملت المجال الصحي والمجال التعليمي والثقافي والتكنولوجي والإلكترونية والمجال الاجتماعي، وأكد الصايغ أن إدارة الوقف الجعفري تضطلع بمزيد من الخطط المستقبلية لتطوير أداؤها وتنفيذ مشاريع عديدة تعمل على النهوض بدور الوقف في تنمية المجتمع وتلبية احتياجاته جنبا إلى جنب مع المؤسسات الرسمية في الكويت وذلك بتحقيق بتعزيز الأوقاف التي تعمل على تادية هذا الدور باقتدار وكمال من خلال منظومة العمل في الأمانة العامة للأوقاف التي تأخذ الطرق المأمونة الجوانب في استثمار هذه الأوقاف من أجل تحقيق عائد أعلى لها تستغل الإدارة الصرف على جميع الأنشطة والبرامج والمشاريع التي تحقق الأهداف المنشودة من الأوقاف وتحقق شروط الواقفين.



محمد الجلاهمة متوسطا أسامة الصايغ وفايزة العطيبي



جانب من المؤتمر الصحافي برئاسة محمد الجلاهمة وأسامة الصايغ وفايزة العطيبي

● المحور الثاني: استشراف مستقبل الأوقاف الجعفرية في الكويت.
● المحور الثالث: التغيير الفقهي لحالات جديدة للوقف واستثمار في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.
من جهته، قال نائب رئيس اللجنة التحضيرية للملتقى الوقف الجعفري الخامس «الوقف الجعفري.. إنجازات وطموحات»، م.أسامة الصايغ إن الوقف والعمل الجعري من أعظم نعم الله علينا فقد فتح الله لنا أبوابا من البر والخير والإحسان، يؤديها العبد المؤمن الموقف في حياته، ويجري ثوابها عليه بعد المات، فأهل القبور في قبورهم مرتبهون، وقد انقطعت أعمالهم، وأقبلوا على الحساب بما قدمت أيديهم، وبينما هذا الوقف في قبره الحسنة عليه جارية، والأجور والأفضال عليه متتالية، ينتقل من دار العمل، ولا ينقطع عنه الثواب، تزداد درجاته، وتتكاثر حسناته على وتضاعف أجوره وهو في قبره، فما أكرمها من حال، وما أجمله وأطيبه من مال. وبالرجوع إلى الأصول

الصايغ: إدارة الوقف الجعفري تسهم في إبراز دور الوقف في تنمية المجتمع وتلبية احتياجات أفراد



الستلان: «هيئة القرآن» بصدد توقيع «اتفاقية تعاون» مع دائرة الشؤون الإسلامية في دبي

أسامة أبو السعود

أعلن نائب المدير العام للمعلومات والخدمات المساندة الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية ولويد الستلان عن نية الهيئة توقيع اتفاقية تعاون مشترك مع دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري في دبي.

وأشار الستلان خلال مشاركة الهيئة بوفد

قام بتحديث أنظمة آلية لجعل أعمال الخير في متناول الخيرين المطر: مركز نظم المعلومات في بيت الزكاة يواكب التكنولوجيا



نجيب المطر

أكد بيت الزكاة أنه لا يذخر جهدا في سبيل تطوير الأنظمة الآلية وإصلاحها لأعلى المستويات، ليكون نموذجا يحتذى في جميع المجالات وبخاصة التكنولوجية، بعد أن تبوأ مكانته في مجال العمل الخيري، وأصبح يمثل محورا في اهتمامات الدول لنقل التجربة والاستفادة من خبرات البيت، ومن هذا المنطلق أشاد مدير مركز نظم المعلومات في البيت نجيب محمد الطر بالجهود العظيمة والعطاء الفعّال الذي يبذله العاملون في المركز من أجل

مهندسين وفنيين متخصصين وموهلين وشركات ذات سمعة محلية ودولية، وشبكات ربط عالمية الجسود لعدد 35 فرعا ومركزا موزعين على محافظات ومراكز الكويت.

وبين المطر أن المركز قدم العديد من الإنجازات التطويرية على أنظمة البيت الآلية التي تستخدم موظفي بيت الزكاة وعلاجه ومراجعيه، وذلك خلال السنة المالية 2014/2015، ففي مجال الخدمة الاجتماعية تم نقل شاشات نظام الخدمة الاجتماعية وتحديث الوظائف وتصميم إحصائية خاصة بعدد ساعات العمل وحجم العمل لموظفي الفروع (مسانتي). وفي مجال نظام أمن وسرية المعلومات تم تطبيق أنظمة Oracle 6i على معظم تقارير وشاشات نظام القروض وقروض الموظفين.

وأضاف المطر أنه تم إنشاء موقع بورتال جديد (بوابة إلكترونية) باستخدام تكنولوجيا 2007 sharepoint وتصميم موقع البورتال الجديد حسب تصميم الشاشات في الموقع القديم، ونقل كل الأخبار والخدمات المتاحة من الموقع القديم إلى البورتال الجديد، وتدشين خدمة تبرع أونلاين والتي تمكن المحسنين من التبرع للمشاريع ومتابعتها أونلاين، إضافة إلى استقبال طلبات التوظيف من خلال الموقع الإلكتروني وحسب حاجة البيت.

وأشار المطر إلى استكمال تطوير الأنظمة الآلية على بوابة البيت الإلكترونية والهواتف الذكية، حيث تم تعديل تصميم معظم الشاشات كي تتلاءم مع نظام التشغيل ios6 and ios7 الخاص بنظام آبل، إضافة إلى تطوير خدمات نظام الزكاة على أجهزة الهواتف الذكية من خلال إطلاق نظام خدمات الزكاة على الهواتف الذكية والأندرويد للمجهور، لتمكين المحسنين من التبرع وإخراج الزكاة وكفالة الأيتام وتبني المشاريع في أي وقت وأي مكان دون مشقة أو عناء في الانتقال لأفقر بيت الزكاة، كما تم تطوير صفحة بيت الزكاة على مواقع التواصل الاجتماعي Facebook - twitter. وتطرق المطر إلى اهتمام

تطوير الأنظمة الآلية والبنية التحتية من أجهزة وشبكات وقواعد البيانات. وقال المطر إن بيت الزكاة يعمل على رفع كفاءة الأجهزة الرئيسية ونظم التشغيل وشبكات الاتصالات، من خلال تنفيذ عمليات الصيانة الشاملة لخدمات التشغيل والدعم الفني لمركز نظم المعلومات، وصيانة الأنظمة والأجهزة في غرفة التحكم الرئيسية data center، لضمان استمرارية الخدمات الآلية لبيت الزكاة من خلال

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ١٣/١٥/٢٠١٥ - قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٥٩/٢٠١٣/١ ببيع ١.

المرفوعة من: ١- سمر محمود رضوان الرضوان
ضمد: ٢- عبدالمحسن عبدالكريم السيد عبدالجبار قاروني
٣- الممثل القانوني للبنك الأهلي المتحد بصفتته.
٤- داوود جاسم محمد الخليفة.

أولاً: أوصاف العقار:
١- عقار التوثيق رقم ٢٠١١/١٥١٩٢ الواقع بمبارك عبدالله الصباح غرب مشرف سابقاً قسمة رقم ٢٢٤ من المخطط رقم/م ٤٧١١١ ومساحته ٤٠٠ متر مربع قسمة ٢ شارع ٢١٨. ٢- المقار موضوع النزاع عبارة عن قسمة تطل على شارع واحد ويحدها جيران من ثلاث جهات. ٣- المقار موضوع النزاع عبارة عن دور أرضي ودور أول ونصف سرداب. ٤- التغطية الخارجية سيجما بيع غامق. ٥- يوجد من ٤ أمتار تقريباً. ٨- التكييف عبارة عن تكييف مركزي. ٩- يوجد مصعد رئيسي بالمنزل. ١٠- الدور الأرضي مكون من ١- ٤ صالات استقبال والأرضيات عبارة عن رخام. ٢- يوجد حمام رئيسي بالدور الأرضي. ٣- يوجد مطبخ رئيسي بالدور الأرضي. ٤- الإصابة للدور الأرضي عبارة عن إضاءة نكية ويوجد نظام سحيم كامل. ٥- الأصباغ للدور الأرضي عبارة عن ترخيم يدوي والديكورات تصميم يدوي خاص.
السرداب مكون من: ١- حمام سياحة رئيسي مع جاكوزي خاص به وشلال مائي المنظر. ٢- حمام شاور وغرفة تبديل وبخار. ٣- صالة رئيسية مطلة على حمام السباحة. ٤- حمام رئيسي للساعة. ٥- مطبخ رئيسي تحضيري للسرداب مع مخزن. ٦- غرفة صغيرة مع حمام. ٧- الأرضيات لسرداب عبارة عن پاركيه.
الدور الأول مكون من: ١- ١ غرف نوم ماستر مع حماماتها. ٢- ٢- صالة رئيسية بين الغرف. ٣- الأرضيات عبارة عن رخام وباركيه. ٤- نصف الدور الثاني مكون من: ١- ١- غرفة رئيسية ماستر مع حمام وغرفة تبديل ومطبخ تحضيري صغير. ٢- غرفة غسل ومخزن خدم مع حمام. ٣- نصف المسطح الفارغ توجد به جلسة مطلة على الشارع. ٤- الأصباغ لجميع المنزل عبارة عن ترخيم يدوي.

شائياً: شروط المزاد:
أولاً: يبدأ المزاد بطن أساسي قدره ٥٨٠٠٠ د.ك. خمسمائة وثمانون ألف دينار كويتي ويشترط للمشاركة في المزاد سداد حسن ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي إعطاءه أو يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصرفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد إعطاءه الثمن كاملاً يجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل ولا أعيدت الزيادة على دتمه في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد إعطاءه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع من زيادة العشر.
خامساً: إذا أودع المزاد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء من زيادة العشر مسجوباً بإيداع كامل ثمن المزاد. ففي هذه الحالة تعاد الزيادة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
سادساً: إذا لم يتم المزاد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعرض تعاد الزيادة فوراً على دتمه على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد به هذه الجلسة بأي إعطاء غير مسحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزاد المتخلف بما يتقص من ثمن العقار.
سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك. وأتباع المعاملة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشري إجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.
تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهاة.
تنتيه:
١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجزيرة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه إذا كان من نزعته ملكيته ساكتاً في العار بقي فيه كمتاجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتجديد عقد إيجار لصالحه بأجرة مثل.

ملحوظة مهمة:
تحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسام أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/رئيس المحكمة الكلية